الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه
يليق بمحله علم الفاعلية اى علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى فى التعريف
محل لانه فى هذا الفن علم فى غيره والمراد بالفاعلية كون الشئ فاعلا حقيقة
او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التى لم تجعل فى حكم الفضلة و
قيل المراد الخصلة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعوله
فى حكم الفضلة وانما جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا
المشبهتين بليس عمدة مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة
اذ لا يمكن ورودها فى الكلام بدونها ولما لم يتنبه لذلك صاحب
الحواشى الهندية اطال فقال وهى فى المبتدا كونه مسندا اليه وفى الخبر
كونه جزءا ثانيا من الجملة وفى خبر ان كونه جزءا ثانيا منها واقعا بعد كلمه
ثلاثيه او رباعيه غير مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر فى مجرد كونه جزءا ثانيا
من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقدما بالعامل وكونه جزءا
ثانيا متقدم على وجودان فغير متقدم به بخلاف ما ذكرنا وفى اسم ما ولا
كونه مسندا اليه بعد ناف مقتضى للجملة كلها وفى خبر لا كونه جزءا ثانيا بعد
ما يقتضى الاسماء هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كونه
خبر ان جزءا ثانيا ليس حاصلا بان فجميع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا يصح جعل
ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل المر
فوعات الفاعل وما عداه يلحق واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه
ان الاصل المبتدا والاخفش جرى على استوائى الكل والنصب
على المفعولية اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما فى ما سوى المفاعيل
الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات

كونها

كونها فضلة وفى ما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما عبر بالمفعولية
تنبيها على اصالة المفعول فى النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية
المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر ولكن ان يريد
مطلقها ويجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى ويجعل
الخفية علامة الاضافة والجر علم الاضافة لم يذكرها بالياء المشددة
لانها مصدر بنفسها فلا مجال للياء المصدرية فيها وليس لها ملحق
ملحق حتى يتوسل لدخوله الى ياء النسبة لا يقال مثل بحسبك زيد وما جاءنى
من احد ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه للقلة على انه شاع
اطلاق الاضافة عليه لكونه فى صورة الاضافة العامل احتاج الى تعريف
العامل لذكره فى الحكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى
معرفة المعنى المقتضى فاللام للعهد اى عامل الاسم المعرب اذ التعريف
لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما
يتقدم به المعنى المقتضى اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للمشابهة التامة
للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعانى المقصودة
كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه
مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامى
وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور فى تعريف من اخذ
العامل فى تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يأباه
ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذ ليس ايجاب الياء كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فى غلامى ايجاب اخر الكلمة المعربة عند المص واخر الكلمة
المعربة من حيث هى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى

Copyright © King Saud University